البيانات وحقوق الانسان

البيانات .... لربما أصبحت هذه الكلمة الأكثر تداولا في عصرنا الحالي، فنحن في عصر البيانات، ومن يمتلكها ويحسن استخدامها يمتلك القوة والثروة. على سبيل المثال، شركتي فيس بوك وجوجل وغيرها من الأغنى في العالم لا تمتلك مناجم الماس أو النفط أو الذهب ، بل كل ما تمتلكه هو بيانات . فتستخدم هذه البيانات استخدامًا مربحًا لتقييم الأسواق، والتنبؤ بسلوك المستهلك، وتحديد الاتجاهات ، وتدريب خوارزميات التعلم الآلي. وقد دفع هذا النجاح الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كان ينبغي تطبيق نفس الأساليب في سياقات اجتماعية أخرى، مثل سياق حقوق الانسان.

فقد أصبح الان مجتمع حقوق الإنسان العالمي يتمتع بإمكانية الوصول إلى المزيد والمزيد من البيانات، من مجموعة واسعة من المصادر ، أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك ، واذا ما تمّ جمعها وتحليلها بالطريقة المثلى، سيتم الاستفادة منها بشكل غير مسبوق في مجالات حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية. فيستخدم العاملون في مجال حقوق الإنسان (أي عمال الإغاثة ونشطاء حقوق الإنسان وصناع السياسات وغيرهم من الممارسين) البيانات لإظهار أنماط الانتهاكات، والدفاع عن التمويل، وتحديد الأولويات . فالبيانات تلعب دورًا حاسمًا في توجيه السياسات العامة وصنع القرار.

على سبيل المثال، يقوم الباحثون والنشطاء في هذه المجالات باستخدام استطلاعات الرأي الالكترونية وجمع البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي لفهم أفضل لموقف الجمهورتجاه قضايا حقوقية معيّنة، وبالتالي يتم استخدام تحليل هذه المواقف لتعديل رسائلها، أو صياغة جهود توعية جديدة، أو بناء استراتيجيات جديدة لجمع الأموال.

ويعد وجود بيانات تمثيلية وشاملة أمرًا مهمًا ، لأنه يوفر الأساس الذي يتم على أساسه تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتمويلها ومراقبتها. فإذا لم يتم تمثيل الأفراد والجماعات في البيانات، فإن أي قرارات تستند إلى تلك البيانات لن تتناول قضايا محددة يواجهونها. قد يؤدي نقص البيانات حول المجتمعات أو السكان المهمشين بالفعل إلى صعوبة الكشف عن السياسات والممارسات التمييزية ، وبالتالي تفكيكها. وهنا تبرز ضرورة تجميع البيانات من مصادر مختلفة